تسكن كريمة في بيت صغير يحشر في داخله ١٣ فردا من عائلة واحدة ، تزايد عددهم بعد زواج ابنها الوحيد واضاف الى اعدادهم خمسة اطفال لافرق بين الواحد والاخر غير عام،فضلا عن بناتها الخمسة .
كريمة أرملة منذ سنوات،وابنها "خالد" كان المعيل الوحيد للعائلة الكبيرة قبل ان يفقد احدى ساقيه في تفجير قرب سوق الشورجة حيث كان يعمل على عربة خشبية.
الجدة المحاطة باحفادها الخمسة تعمل مع ابنها المعوق في التناوب على "بسطية" سكائر قرب المنزل في منطقة العبيدي ،بعد ان منعته الاصابة عن العودة الى "الشورجة" .الدخل اليومي لهم لايتعدى العشرة الاف دينار ، مقارنة مع نائب في البرلمان يتقاضى الضعف بمئة مرة على سبيل المثال،ولا يحتاج إلى أن يدفع نصفه الى صاحب الدار ، كما تفعل كريمة واولادها.

للحصول على منزل وسيارة مصفحة

مجلس النواب: سلفة بمئة مليون دينار

تحقيق / وائل نعمة

خط الفقر

وتقدر الإحصائيات الحكومية ان سبعة ملايين عراقي يمثلون خمس الشعب يعيشون دون عتبة الفقر، وهو عدد مرشح للارتفاع بسبب عدم تسلم نحو ستة ملايين عائلة الحصة التموينية لمدة ستة اشهر.
وفي الوقت الذي تقدم وزراء بخطط طموحة للحد من الفقر في السنوات القادمة وخفضه من ٢٢٪ الى ١٦٪ من السكان بحلول ٢٠١٥، يشكك الخبراء والفقراء على السواء في امكانية تحقيق ذلك.
ويقول مهدي العلاق وكيل وزير التخطيط في تصريحات سابقة لوكالة فرانس بريس ان هذه (المشكلة) ليست مستعصية على الحل، لأن الغالبية العظمى من الفقراء يعيشون على مقربة من هذه العتبة، واذا تم تطبيق السياسات والاجراءات الصحيحة سينخفض هذا المستوى.
وهذا الكلام صحيح نظريا اذ يملك العراق رابع أكبر احتياط نفطي في العالم ولديه كل الضمانات بزيادة دخله.
ولكن البلد مر بظروف متعاقبة دمرت اقتصاده.
وتعتبر الامم المتحدة في تقرير صدر مؤخر ان "الحروب والعقوبات هي التي ساهمت في تدهور مستوى معيشة العراقي" مشيرة الى ان "هذا البلد كان يعتبر في الماضي من الاكثر تطورا في الشرق الاوسط".
وتبنت الحكومة في أواخر العام ٢٠٠٩ (الستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر) التي تضمنت ستة أهداف ابرزها خلق فرص عمل والمساواة بين الرجل والمرأة وتحسين نظام الرعاية الصحية والتعليم،ومن المقرر ان يقدم في أيار المقبل تقرير اولي عما تم تنفيذه.
ولكن الخبراء يعتقدون ان العراق لا يزال يرزح تحت مشاكل تجعل من الصعب خفض معدلات الفقر.
ويدعو تقرير للامم المتحدة الى تنويع الاقتصاد مشيرا الى ان قطاع النفط يوفر ١٪ فقط من الوظائف ولو انه يمثل ٦٥ بالمئة من اجمالي الناتج الداخلي العراقي.
وعلى اثر السخط الشعبي المتنامي قررت الحكومة تخفيض رواتب المسؤولين الكبار وبينهم الوزراء بنسبة تصل الى النصف، فيما قررت زيادة مخصصات الحصة التموينة لتبلغ اربعة مليارات دولار.
وتطلب "كريمة" من المسؤولين النظر بحالها واعطائها منزلا او سلفة تستطيع ان تتدبر فيها حالها وتبني منزلا لها، شأنها شأن البرلمانيين وموظفي مجلس النواب الذين استلموا سلفة بمئة مليون دينار للعضو وخمسين مليونا للموظف.

سلفة للنواب !

وقد أفادت مصادر برلمانية ان رئاسة مجلس النواب منحت سلفة لكل نائب في البرلمان ، واوضح المصدر ان قيمة السلفة المقدمة لكل نائب هي ١٠٠ مليون دينار .
وقال المصدر ان السلف تشمل ايضا موظفين في مجلس النواب، ولكن بمقدار ٥٠ مليون دينار وبفائدة بسيطة. واعلن المصدر ايضا انه تم توزيع قطع اراض بين اغلب موظفي البرلمان في موقع جيد في العاصمة بغداد، لافتا الى وجود دراسة لزيادة المبلغ الممنوح لعدد كبير من النواب تحت بند مخصصات السكن الذي يبلغ حاليا ثلاثة ملايين دينار.
وقالت ازهار الشيخلي في تصريحات سابقة إن "السبب الرئيس الذي دفع قسما من النواب وليس الكل، باستلاف هذا المبلغ هو لغرض زيادة الحماية الشخصية لهم بشرائهم السيارات المصفحة أو تأمين مبالغ مقدمة الدفع لبيوت لهم داخل مناطق آمنة خصوصا أولئك الذين يسكنون في محافظات غير بغداد".
وأضافت أن "السلفة هي بكفالة احد أعضاء مجلس النواب وتسترجع بأقساط وتكون عليها فائدة تصل إلى ٩ بالمئة وهي ليست بقليلة وستعود فائدتها إلى الدولة"، حسب قولها.
وأكدت الشيخلي "لم يرغب الكثير من النواب ممن هم ليسوا بحاجة لأسباب أمنية بأخذ تلك السلفة فهم لا يريدون دفع فوائد، وبالتالي فلن تؤثر على الموازنة للدولة".
وتابعت بالقول "لانية بالتراجع عن القانون الذي قدم لمجلس الوزراء بخصوص تقليل رواتب الرئاسات الثلاث والمسؤولين في مجلسي النواب والوزراء، فضلا عن إلغاء المنافع الاجتماعية لتلك الرئاسات".

مسؤولية ثقيلة !

فيما اعتبر النائب حبيب الطرفي مبلغ المئة مليون مسؤولية كبيرة وثقيلة،باديا عدم رضاه عن طريقة اعطاء المبلغ الى النواب.
الطرفي وهو النائب عن التحالف الوطني اكد في اتصال مع "المدى" ان المبلغ هو بمثابة سلفة من قبل المصرف الى النائب،بفائدة مقدارها ٩٪ ،مشيرا الى انها واجبة السداد خلال ٣ سنوات من تاريخ استلافها.
النائب لم يكن مرتاحا لطريقة التسليف،معتبرا انها ثقيلة جدا على النائب، مشيرا الى صعوبة ارجاعها خلال ثلاث سنوات.
كما اوضح الطرفي ان السلفة جاءت لمساعدة عضو البرلمان في الحصول على بيت، لان وحسب وصفه ليس كل النواب لديهم منازل، مستدركا "انها اختيارية ويحق للنائب قبولها او رفضها ،وان اي موطن يستطيع ان يقدم على سلفة من اي مصرف اهلي وتسدد بفوائد".
ويشير عدد من الاعلاميين الى ان النواب يدافعون بكل شراسة حين يتطرق المواطن او الاعلام لرواتبهم العالية والامتيازات التي لاحصر لها والتي يخصصونها لانفسهم عبر استخدامهم حق التشريع ،ويتهمون الاعلام بمحاولة بخس حق البرلمان وطمس انجازاته "الخطيرة" من خلال الحديث عن امتيازاتهم ،تاركين اموراً اهم –على حد وصفهم – تتعلق بالقوانين التي شرعوها والعمل الكبير الذي قاموا به ، والذي يؤكد عدد من المراقبين ان خلال الاشهر التي جلس فيها البرلمان ناقش قوانين سطحية اهمها كان قانون الموازنة التي لم ير المواطن ثماره الا الان.كما يؤكد المراقبون غرابة اتفاق البرلمانيين السريع على قوانين الامتيازات وانهم يصبحون جبهة موحدة ضد كل من يحاول المساس بقدسية امتيازاتهم.
بالمقابل كان حديث الطرفي لايختلف كثيرا عن حديث المراقبين في توصيف حالة البرلمانيين حين التطرق الى مواضيع تخص مرتباتهم ومخصصاتهم ، حيث دافع الطرفي عن البرلمان وعن انجازاته والتشريعات التي سنها خلال الدورة الجديدة ، واصفا الاعلام بأنه يريد ان يضيع جهد مجلس النواب بالحديث عن امتيازات البرلمانيين.
يشار الى ان مجلس النواب عقد اول جلسة في ١٤ من حزيران الماضي واقتصرت على أداء الأعضاء اليمين الدستورية بعد إعلان الفصل التشريعي الجديد، لكنها تأجلت لمدة شهر واحد اعتماداً على الدستور.لكن تأجيلا وصف بـ"غير الدستوري" قرره رؤساء الكتل السياسية لمدة أسبوعين بعد انتهاء الشهر في ١٢ تموز الماضي ، وفي النهاية تم تأجيل استئناف الجلسة الأولى إلى إشعار آخر لعدم اتفاق الكتل على المناصب السيادية. الى ان قررت المحكمة الاتحادية العراقية في الرابع والعشرين من تشرين الاول الماضي ، إلغاء قرار الرئيس المؤقت لمجلس النواب الأكبر سنا فؤاد معصوم بجعل جلسة مجلس النواب العراقي مفتوحة إلى جانب إلزامه باستئناف جلسات المجلس خلال الأسبوعين المقبلين.
وكانت منظمات مجتمع مدني عراقية قد أعلنت في التاسع من آب الماضي ،عن رفع دعوى قضائية بسبب رفع جلسة مجلس النواب الأولى بعد نصف ساعة من انعقادها عقب أداء النواب الجدد اليمين الدستورية في إجراء مخالف لما نص عليه الدستور في انعقاد المجلس بشكل دائم لانتخاب الرئاسات الثلاث ضمن مدد زمنية حددها الدستور العراقي لا تتجاوز ٤٥ يوما من تاريخ دعوة رئيس الجمهورية المجلس الجديد للانعقاد.
بالمقابل يشير عدد من المراقبين إلى أن أعضاء البرلمان اختصروا دوام الاسبوع بخمسة ايام، والكثير منهم يسافر الى الخارج والراتب مستمر دون انقطاع ،وبعضهم لم يؤد اليمين الدستوري الى الان ولم يحضر الى قبة البرلمان ، وفي احسن الاحوال يشهد المجلس حضور ٣٠٠ نائب من مجموع ٣٢٥ ،وربما لم يحدث هذا غير مرة واحدة على حد وصف مراقبين.

٦٦ يوما مقابل ٣٠٠ مليون

وفي إحصائية مثيرة عن نشاط البرلمان العراقي جاءت في مقال بصحيفة "المدى" تبين أن البرلمان خلال دورته هذه لم يعقد سوى ٥٠ جلسة، وان عدد الأيام التي حضر فيها البرلمانيون إلى قبة البرلمان بلغت ٦٦ يوماً فقط، وعدد القوانين التي أقرت اثنان لا علاقة لهما باحتياجات الشعب. اي ان كل عضو برلمان حصل على ٣٠٠ مليون مع المخصصات خلال عشرة اشهر منذ انعقاد اول جلسة للبرلمان تغيب عنه لمدة ٤ اشهر.وهو مايجعل المراقبين يتساءلون عن جدوى اخذ السلفة؟ فضلا عن استلام عدد من النواب مزدوجي الجنسية اعانات من الخارج ،كما جاء على لسان النائب حامد المطلك، حيث اكد في تصريحات سابقة ان قوى سياسية تحاول عرقلة ادراج مشروع قانون الغاء ازدواجية الجنسية ضمن جدول اعمال مجلس النواب من اجل مناقشته والموافقة عليه من حيث المبدأ.
وقال المطلك "انهم يصرون في هذه الدورة البرلمانية على اسقاط الجنسية الثانية لاعضاء البرلمان، مبينا ان بعض الشخصيات السياسية تتسلم رواتب واعانات من الدول التي يسكنون فيها فيما يتقاضون رواتب من البرلمان العراقي في نفس الوقت وهذا يعتبر الفساد بعينه".
ومن جانب اخر اشار المطلك وهو نائب عن القائمة العراقية في اتصال اجرته معه (المدى) الى ان السلفة المقدمة الى النواب طرحت لترتيب الوضع الامني للنائب، وشراء سيارت مصفحة للحماية عند الخروج بزيارات إلى المحافظات. موضحا ان ليس كل النواب لديهم سيارات، على اثرها طالبوا بتخصيص سيارات اسوة بباقي الوزراء والمسؤولين،على الرغم من تأكيد النائب ان مجلس النواب رفض مشروع سابق بتخصيص السيارات لكنهم وجدوا طريقة بديلة باخذ سلفة –على حد وصف–
يشار الى ان برلمانيين طالبوا في وقت سابق

حامد المطلك

حبيب الطرفي

محمد السلامي

هناء ادور

بظهر مرتبه الى النصف او الاكثر احيانا لن تزول مالم تظهر معجزة في طريق حياته.
وكانت السلفة التي وعدت بها وزارة المالية الموظفين قد جددت الامل واعطته فرصة التفكير من جديد في بناء قطعة الارض المهملة، ولكنه الان ادرك بأن زمن المعجزات قد ولى ولن يرى السلفة حتى في الاحلام!
فقد قررت وزارة المالية في وقت سابق ايقاف سلف الموظفين والمتقاعدين البالغة ٥ ملايين دينار والتي بسبب ماوصفته بنفاد المبلغ المخصص لهذه السلف. وقال مصدر مسؤول في الوزارة في تصريحات سابقة لـ(المدى): ان الوزارة اوعزت الى مصرف الرافدين بايقاف توزيع السلف على الموظفين والمتقاعدين بسبب نفاد المبلغ المخصص للسلف والبالغ ترليون دينار.
واضاف" ان الوزارة ستقوم باطلاق السلف مرة اخرى للموظفين والمتقاعدين الذين لم يتسلموا السلف اذا ما خصص مبلغ جديد لمصرف الرافدين". لكن إلى الآن لم يتم اطلاق المبلغ من جديد على حد قول سامر.
في حين يشدد النواب على امكانية اي مواطن الحصول على هذه السلفة،حيث يشير النائب سعيد خوشناو ان المواطن العراقي يمكنه الحصول على مبلغ كسلفة وفقا لراتبه،مؤكدا ان مبلغ السلفة الذي قدم للبرلمانيين سيرد الى المصرف الذي اطلقها.
خوشناو وهو عضو التحالف الكردستاني اوضح في اتصال مع "المدى" ان السلفة التي اعطيت للنواب هي على نوعين الاولى بملغ مئة مليون لمدة عشر سنوات لكنها تعاد بعد ذلك بملغ اجمالي قدره ١٤٠ مليون، والاخرى بنفس المبلغ لكن لمدة ٣ سنوات بفائدة ٩٪ .
بالمقابل يشير سعد محمد موظف في وزارة الكهرباء الى انه تقدم على طلب سلفه عقارية قيمتها ٣٠ مليونا لبناء بيت بطابقين،مؤكدا انه استطاع الحصول على "ورقة" تؤكد بانه سيستلم القسط الاول الذي قيمته ثمانية ملايين وسبعمائة وخمسين الفا فقط بعد مرور ٨ اشهر من العناء والذلة والاهانة .مضيفاً " بعد ان اكملت المعاملة وسلمتها الى الموظف المختص تفاجأت بقوله (روح اذا يوصل دورك احنا نخابرك) .
سعد اوضح انه تقدم للحصول على السلفة منذ عام ٢٠٠٧ ولم يحصل عليها الى الان بينما البرلماني وعلى حد وصفه بجلسه واحدة يرفع فيها يده للتصويت يحصل على ١٠٠ مليون ، جازما بانها ستتحول الى منحة.

أين المصرف ؟

بالمقابل يتساءل المواطنون عن طريقة الحصول على سلفة كالتي يحصل عليها النواب وعن المصرف "السخي" الذي يقدم تلك الاعانات، حيث يذكر الموظف سامر عدنان انه كان عازما على بناء قطعة ارض كان قد اشتراها قبل سنوات وتركها الى حين تأتي الدنيا بما لايتوقعه! لانه كان مدركاً بأن السنوات الطويلة التي قضاها متنقلا بين مشتمل وشقة والتي تقصم الفخمة.واكد عدد من النواب ان سيارتهم قديمة ويخافون ان تعطل في الطريق أثناء زيارتهم المحافظات .
في المقابل، شدد نواب على ضرورة ان يعمل البرلماني من اجل خدمة المواطن لا لاجل المنافع الشخصية، مؤكدين ان ما يحصل عليه النائب من راتب ومخصصات اخرى كافية لتلبية حاجاته سيما الامنية منها، خصوصا وانه كان قد تسلم مبلغاً قدره ٥٠ الف دولار في بداية الدورة لاجل توفير الحمايات الامنية.
وبحسب تقارير صحفية فان العراق اشترى ٣٨٠٠ سيارة مصفحة لمسؤوليه سعر الواحدة بربع مليون دولار وكان قد كشف منذر العلمي مسؤول المبيعات الدولية في مجموعة ستريت غروب أوف كومبانيز التي تتخذ من كندا مقرا لها عن شراء جهات حكومية وغير حكومية في العراق الآلاف من السيارات المصفحة، موضحا أن الشركة باعت إلى الحكومة العراقية حتى الآن حوالي ٣٨٠٠ سيارة مصفحة من مختلف الطرازات المحمية ضد رصاص الأسلحة الرشاشة والتي تستخدم للتنقلات ولإخلاء كبار الشخصيات في الظروف الأمنية المتردية، هذا ويصل ثمن السيارة المصفحة منها إلى ربع مليون دولار أمريكي.
من جانبه اعتبر حامد المطلك ان هذه السلفة لاتعد خطرا على المال العام، بل الخوف وحسب قوله يكون من استغلال المال العام في امور غير شرعية ، بينما السلفة فهي تعود الى خزينة الدولة بعد تسديدها، مرحبا في الوقت نفسه بهذه الخطوة، التي يعدها بمثابة مساعدة يمكن ان تقدم الى كل العراقيين لو كان باستطاعة الحكومة ان تفعل ذلك.

زيادة عدد أعضاء البرلمان

من جهته اعتبر المحلل السياسي حميد فاضل ان موضوع الحصول على سلفة دليل واضح للذين عولوا و"طبلوا" للقائمة المفتوحة بانها ستأتي بجديد ، اكتشف فيما بعد انها جاءت بجديد هو الاسوء.
فاضل وهو استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد اكد في اتصال مع "المدى" ان البرلمان ومنذ الجلسة الاولى في الرابع عشر من حزيران لم يشرع سوى قانونين ،الامر الذي يعده فاضل بالبائس والحزين وعلى ضوء هذا الجهد الضعيف لا يستحقون الحصول على سلفة.
من جهة اخرى يشدد الاكاديمي ان النواب الجدد لم يسقطوا من حساباتهم تبني نظام الامتيازات بعد ان جاءوا حاملين شعار معارضة الامتيازات والرواتب العالية والتمايز بين موظفي الدولة، واذا بنا وعلى حد وصف فاضل ، امام حزمة جديدة من الامتيازات وهي اشد وطأة من التي سبقتها،منتقدا كلام رئيس مجلس النواب الذي تحدث في الاعلام عن مبلغ المئة مليون وكانه مبلغ صغير وسلفة اعتيادية ممكن ان يحصل عليها اي موظف.
بالمقابل فاضل يتساءل عن اي مواطن استطاع الحصول على مئة مليون سلفة ،مرجحا ان يزدحم البرلمان بالسنوات القادمة بالاعضاء الذي ربما سيتضاعف اعدادهم لحصول امتيازات ومنازل وقطع أراض.
فيما عقدت الناشطة هناء ادورد مقارنة بين وضع النائب ووضع المواطن البسيط الذي لايستطيع دفع ايجار منزل او شراء ضروريات الحياة.
ادوار رئيسة منظمة امل وهي احدى منظمات المجتمع المدني اكدت في حديث مع "المدى" ان الملايين من العراقيين بحاجة الى ربع هذه المبالغ لتحسين احوالهم، ولا ضرورة لأخذ سلفة للحصول على سيارة مصفحة تدور داخل المنطقة الخضراء، مشيرة الى ان الوضع الامني اصبح افضل بكثير ولا حاجة للتدبيرات الأمنية التي تؤثر على الميزانية العامة .
بدوره انتقد محمد السلامي الناشط في مجال حقوق الانسان الامتيازات المستمرة لاعضاء مجلس النواب ،دون النظر الى الاقتصاد الوطني والى التمايز مع الموظفين الاخرين.
السلامي وهو رئيس الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان اشار في حديث خص به "المدى" الى ان المشرع العراقي يستخدم صلاحياته لسن قوانين تعود لمصلحته وليس لمنفعة الشعب كما هو المفروض بان يكون دوره.مؤكدا ان الحديث عن مئة مليون وسيارات مصفحة ورواتب ضخمة يثير حفيظة الملايين من العراقيين الذي يقبعون تحت خط الفقر ويعانون البطالة، مشددا في الوقت نفسه ان حصولهم على هذه الامتيازات غير دستورية لان الشعب لم يفوضهم بالحصول عليها اثناء الانتخابات.
السلامي يستغرب من عدم استقطاع رواتب النواب المتغيبين وساعات العمل القليلة ، بينما الموظف الاعتيادي يحال الى مجلس تحقيقي في حالة التغيب المستمر والى قطع راتبه ، بينما الكثير من النواب لم يحضروا اي جلسة وبعضهم يسكن خارج العراق ولانتلقى منه غير دموع التماسيح التي يطلقها على حال الشباب العاطل عن العمل ،فضلا عن الراتب التقاعدي الكبير الذي يحصل عليه وهو يصل الى ٨٠٪ من راتبه الاصلي بعد اربع سنوات من العمل البرلماني ، فيما لا يحصل الموظف الاعتيادي على هذا المبلغ حتى وان قضى خمسين عاما في العمل.
منتقدا في الوقت نفسه اعطاء موظفي البرلمان ايضا سلفة بخمسين مليون لا يستطيع أقرانهم الحصول عليها.
الجدير بالذكر ان مصدر برلماني أفاد في وقت سابق تنظيم موظفي مجلس النواب اعتصاما احتجاجا على تخفيض رواتبهم أدى إلى تأجيل جلسة البرلمان ساعة عن توقيتها المحدد.
وقال المصدر إن "موظفي مجلس النواب العراقي نظموا، صباح اليوم، اعتصاما، احتجاجا على تخفيض رواتبهم وفقا لقانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث"، مبينا أن "المعتصمين طالبوا بعدم شمولهم بالقانون".
وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "الاعتصام تسبب بتأجيل عقد جلسة مجلس النواب الاعتيادية الـ٤٩ ساعة عن موعدها المحدد".

- برلمانيون:
السلفة حق لكل مواطن عراقي... ونحن نستحقها!

- إعلاميون:
البرلمانيون ينفعلون أمام الحديث عن امتيازاتهم

- ناشطون مدنيون:
النواب "يغارون" من الوزراء ويطلبون شراء سيارات!

- مواطنون:
يسألون عن المصرف "السخي" الذي يقدم السلف